

المبحث الأول

تعريف المبتدأ وسبب تسميته

عرفه سيبويه: (بأنه كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام)⁽¹⁾.

وجاء في شرح المكوذي على ألفية ابن مالك:

المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مؤولاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه، أو وصفاً رافعاً لمكتفٍ به⁽²⁾. وفي دليل السالك على ألفية ابن مالك أيضاً أن المبتدأ قسمان: الأول له خبر وهو اسم مرفوع (العلم نافع). فالعلم اسم جاء في أول جملة لم يدخل عليه عامل لفظي، وقد حكم عليه بأمر وهو (نافع) ومنه قوله تعالى: **چسں ٹں چ آل عمران: ١٨٥**. والثاني مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر وهو وصف (الوصف: ما دل على معنى وذات أو على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول، ويلحق بالوصف ما أول به من كل جامد تضمن معناه) مستغني بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً أو نائب فاعل نحو (ما نافع الكذب) ف (نافع) مبتدأ. و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر⁽³⁾.

وذكر ابن الأنباري تعريف المبتدأ فقال المبتدأ (كل اسم عرّيته من العوامل اللفظية)⁽⁴⁾.

وقد عرفه الحريري بأنه: (كل اسم ابتدأت به وعرّيته من العوامل اللفظية وهو ما يأتلف مع خبره جملة تحصل الفائدة بها ويحسن السكون عليها)⁽⁵⁾.

1 أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنير (سيبويه)، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988، ج 1، ص 126.
2 أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، شرح المكوذي على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993م، ج 1، ص 170.
3 عبد الله بن صالح الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم للنشر والتوزيع، ج 1، ص 159.
4 الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، أسرار العربية، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، ص 66.
5 الإمام أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، شرح ملحّة الإعراب، دار الأمل للنشر والتوزيع، ص 75.

جلياً في تعريف النحاة للمبتدأ وعلى سبيل المثال قال سيبويه:
(المبتدأ هو كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام)⁽¹⁾.

ومن المحدثين عباس حسن الذي يقول: (سمي المبتدأ مبتدأ
لأنه الاسم المرفوع الواقع في أول الجملة الاسمية باعتبار
الأصل)⁽²⁾.

1 سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 126، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1968م.

2 النحو الوافي، ص 442.

المبحث الثاني رافع المبتدأ

لابد من الإشارة إلى أن في المسألة خلافاً بين البصريين والكوفيين حيث ذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء⁽¹⁾.

وحجتهم على ذلك بأن قالوا: إنما قلنا أن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية لأن العوامل اللفظية في هذه الصناعة ليست مؤثرة، حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي أمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات فالأمانة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر؟ فكذلك هاهنا وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو (كان) وأخواتها و(إن) وأخواتها و(ظننت) وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك هاهنا⁽²⁾.

ووافق هذا ابن مالك حيث إنَّ المبتدأ يرفع بالابتداء ويرفع الخبر بالمبتدأ وذلك بقوله:

ورفعوا مبتدأ بالابتداء *** كذلك رفع خبر بالمبتدأ

فالمبتدأ مرفوع عنده والرافع له الابتداء وهو عامل معنوي والابتداء هو التجرد للإسناد وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية وغير الزائدة وشبهها فإذا قلت (الكذب مذمومٌ) (فالكذب) مرفوع والذي رفعه عامل معنوي، وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر⁽³⁾.

ونجد أن ابن عقيل في شرحه للألفية ذهب إلى أن العامل في المبتدأ معنوي ووافق سيبويه والجمهور حيث قال: مذهب سيبويه وجمهور البصريين أنَّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وأنَّ الخبر مرفوع بالمبتدأ. فالعامل في المبتدأ معنوي، وهو كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها. واحترز بغير الزائدة من مثل (بحسبك درهمٌ)

1 الشيخ الإمام كمال الدين ابن البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، انظر الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص 44.

2 انظر المرجع نفسه، ص 46.

3 قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي، الهاشمي، العقيلي، الهمداني، المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مكتبة دار التراث، القاهرة، ج 1، ص 167.

(فحسبك) مبتدأ وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة ولم يتجرد عن الزائدة، فإنَّ الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز بشبهها من مثل: (رب رجل قائم) (فرجل) مبتدأ و(قائم) خبره ويدل على ذلك رفع المعطوف عليه نحو (ربَّ رجلٍ قائمٍ وامرأةً)⁽¹⁾.

ووضح سببويه ذلك بقوله: (واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو هو أو يكون في مكان أو زمان. وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ. فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو كقولك (عبد الله منطلق)؛ ارتفع (عبد الله) لأنه ذكر ليبنى عليه شيء هو (المنطلق) وارتفع (المنطلق) لأن المبني على المبتدأ بمنزلته)⁽²⁾.

وأما ابن جني⁽³⁾ فإنه يرى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء نقول (زيد قائم) و(محمد منطلق) فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء، وعلق على هذا التعريف الدكتور إبراهيم أبو عباة^(*)، وشرط في هذا التعريف شروطاً وهي تعرية الاسم من العوامل اللفظية، وتعريضك لها وجعلك إياه أولاً لثان فقولك (زيد منطلق) مرفوع (زيد) بالابتداء لأنه معرّى من العوامل اللفظية وهي باب (كان، وإن، وظننت) وهو معرض لهذه العوامل لأنك لو قلت (إن زيداً قائم) و(كان زيد قائماً) و(ظننت زيدا قائماً) صلح وجاز، وزيد أول قولك، ومنطلق حديث عنه، حتى أنك لو قلت (إن زيدا ضربت) لم يرتفع (زيد) بالابتداء لأنه وإن كان أولاً لقولك ضربت فليس هو مسند إليه فإذا جئت بضميره فقلت (زيد ضربته) فحينئذ ارتفع زيد بالابتداء لأن ضميره في الجملة التي بعده ربط الجملة به وصيرها خبراً عنه ومسنداً إليه⁽⁴⁾.

وقد دار خلاف بين النحاة حول هذه المسألة حيث ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ، فهما يترافعان وذلك نحو (زيد أخوك) و(عمرو غلامك)⁽⁵⁾.

وحجتهم على ذلك أي يرفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له من مبتدأ ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ولا يتم الكلام إلا بهما ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه فلما كان كل واحد

1 عبد الله الفوزان، انظر دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم، ج 1، ص 163.

2 سببويه، الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988م، ط 3، ج 2، ص 127.

3 اظر أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي: الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، ص 234.
* إبراهيم بن محمد أبو عباة، ولد بالرياض سنة 1370هـ، عمل أستاذاً مشاركاً بكلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

4 أبو الحسن الباقولي، انظر شرح اللمع للأصفهاني، دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ج 1، ص 172.

5 ابن الانباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص 44.

منهما لا ينفك عن الآخر ويقتضي صاحبه اقتضاً واحداً عمل كل واحد منهما في صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه فلهذا قلنا أنهما يترافعان.

وقالوا: (ولا يجوز أن يقال: إننا نعني بالابتداء التعري من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل، وعدم العوامل لا يكون عاملاً؛ والذي يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ولو كان ذلك موجباً للرفع لوجب أن تكون مرفوعة فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجباً للرفع)⁽¹⁾.

بينما يرجح الباحث ما ذهب إليه الجمهور؛ وذلك لأن الاسم المرفوع مبتدأ يكون قد سلم من تأثير العوامل اللفظية عليه فيصح أن يكون مرفوعاً بالابتداء بعكس ما ذهب إليه الكوفيون. وقد ذكر ابن الانباري في أسرار العربية: (فإن قيل: فلم خص المبتدأ بالرفع دون غيره؟ قيل: لثلاثة أوجه:

أحدهما: أن المبتدأ وقع في أقوى أحواله وهو الابتداء فأعطي أقوى الحركات وهو الرفع. والوجه الثاني: أن المبتدأ أول والرفع أول فأعطي الأول الأول.

الوجه الثالث: أن المبتدأ مخبر عنه كما أن الفاعل مخبر عنه، والفاعل مرفوع، فكذلك ما أشبهه)⁽²⁾.

وأما عباس حسن بمناسبة الكلام عن المبتدأ والخبر وأنهما مرفوعان⁽³⁾ فقد قال: (بحث النحاة - كعادتهم - عن العامل الذي يوجد الضمة في كل منهما. ولما لم يجدوا قبل المبتدأ عاملاً لفظياً يوجدها، قالوا: إن العامل معنوي، هو، وجود المبتدأ في

1 ابن الانباري، الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ج 1، ص 46.

2 ابن الانباري، أسرار العربية، ص 69.

3 إما رفعاً ظاهراً نحو (الزراعة ثروة) أو رفعاً مقدرًا نحو (الصناعة غنى) وأما محلياً كأن يكون الخبر جملة. أو نحوها مما يكون في محل رفع كالمصدر المؤول. نحو (الأمانة تجلب الغنى) و(الصناعة خيرها عميم)، و(براعتك أن تجيد عملك).

أول الجملة ، لا يسبقه لفظ آخر، وسموا هذا العامل المعنوي
الابتداء فالمبتدأ عندهم مرفوع بالابتداء⁽⁴⁾.

4عباس حسن، النحو الوافي، ط 2، ص 447، دار المعارف، مصر.

المبحث الثالث أقسام المبتدأ

ينقسم المبتدأ إلى قسمين:

الأول: ذو خبر.

الثاني: وصف رافع لما يغني عن الخبر.

وأشار صاحب الألفية إلى النوع الأول بقوله:

مبتدأ زيدٌ وعاذرٌ خبر *** إن قلت زيدٌ عاذرٌ من اعتذر

(فزيدٌ) من قولك عاذرٌ من اعتذر مبتدأ و(عاذرٌ) من المثال المذكور خبره و(من اعتذر) تكملة البيت⁽¹⁾.

ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

وأولٌ مبتدأ والثاني *** فاعلٌ أغنى في أسارِ دان

وقس كاستفهام النفي وقد *** يجوز نحو فائزٌ أولو الرشد

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر *** إن في سوى الأفراد طبقاً استقر

يعني إذا قلت (أسارِ دان) فالأول الذي هو (أسارِ) مبتدأ والثاني الذي

هو (دان) فاعلٌ أغنى عن الخبر (فأسارِ) اسم فاعلٍ من سرى، ودان

تثنية (ذا) وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛ لأنه بمنزلة

الفعل فاكتفى بمرفوعه وقوله (وقس) أي قس على المثالين وهما (زيد

عاذرٌ) و(أسارِ دان) قس أيضاً على الثاني في كونه بعد الاستفهام وقوله

(وكاستفهام أنفي) يعني أن النفي مثل الاستفهام في وقوع الوصف

المذكور بعده فمثال وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نوو ظعنا ** أن يظعنوا فعجيبٌ عيشٌ من

قطنا

ومثاله بعد النفي قول الآخر:

خليلي ما وافي بعهدي أنتما *** إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وقوله وقد يجوز نحو (فائز أولو الرشد) يعني أن هذا الوصف

المذكور قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي وذلك نحو:

1 أبو زيد عبد الرحمن المكوذي، انظر شرح المكوذي على ألفة ابن مالك، ج 1، ص 170.

خبرُ بنو لهبٍ فلا تك ملغياً*** مقالة لهبيُّ إذا الطيرُ مرتِ⁽¹⁾
وأما ابن مالك فقد قال في شافيته المبتدأ على ضربين:
أحدهما ذو خبر في اللفظ أو في التقدير كقولك (زيدٌ قائمٌ) (لولا
عمرو لقعد زيدٌ).

والثاني مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير بل له فاعل يحصل
بذكره من الفائدة مثل ما يحصل بذكر الخبر لذي الخبر، وذلك كقولك
(أقائم الزيدان)؟ فاستغنى بما ارتفع به عن شيءٍ آخر. كما يستغنى
الفعل ونبهت بالاستغناء على أن نحو (أقائمٌ أيوه زيدٌ) لا يدخل في ذلك؛
لأنه وصف لم يستغنِ بفاعله عما بعده فهو إذاً: خبرٌ مقدم (وزيدٌ) مبتدأ
مؤخر⁽²⁾.

وممن قال أن المبتدأ على قسمين صاحب الكواكب الدرية عندما
قال: المبتدأ قسمان: مبتدأ له خبر ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر⁽³⁾.

فالمبتدأ الذي له خبر نحو (الله ربنا) فالله: مبتدأ مرفوع بالابتداء
(وربنا) خبر مرفوع بالمبتدأ. وأما المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد
الخبر: فهو اسم الفاعل واسم المفعول إذا تقدم عليهما نفي أو استفهام
نحو: (أقائمٌ زيدٌ) و(ما قائمٌ الزيدان). و(هل مضروب العمران) و(ما
مضروب العمران) وهو ما كان رافعاً لمكتفٍ به عن الخبر⁽⁴⁾.

وقال ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك أن المبتدأ على قسمين
مبتدأ له خبر ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر فمثال الأول: (زيدٌ عاذرٌ من
اعتذر) والمراد به ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً⁽⁵⁾. أما مثال الثاني ف
(أسار ذان) فالهمزة للاستفهام وسار مبتدأ، وذان: فاعل سد مسد
الخبر، ويقاس علي هذا كل وصفٍ اعتمد على استفهام أو نفي
ورفع فاعلاً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً وتم الكلام به فإذا فقد
الوصف شرطاً من الشروط الثلاثة التي ذكرت لم يكن مبتدأ
وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش⁽⁶⁾.

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف كما مثل أو بالاسم
كقولك (كيف جالسُ العمران؟) فكيف اسم استفهام مبني على
الفتح في محل نصب حال من (العمران) و(جالس) مبتدأ مرفوع

1 أبو زيد عبد الرحمن المكوذي، انظر شرح المكوذي على ألفة ابن مالك، ج 1، ص 171.

2 ابن مالك، انظر شرح الكافية الشافية: ص 331.

3 الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الهادي، الكواكب الدرية، ج 1، ص 179.

4 الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الهادي، الكواكب الدرية، ج 1، ص 180.

5 انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 157، دار التراث.

6 المرجع نفسه، ج 1، ص 158.

بالضمة الظاهرة و(العمران) فاعل بجالس أغنى عن الخبر مرفوع بالألف نيابةً عن الضمة لأنه مثنى. وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف كما مثل أو بالفعل كقولك: (ليس قائمُ الزيدان)؟ فليس فعل ماضٍ (ناقص) ، و(قائمُ) اسمه والزيدان فاعل سد مسد خبر ليس، وتقول (غيرُ قائمُ الزيدان) فغيرُ: مبتدأ وقائمُ مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائمُ سد مسد خبر غير، لأن المعنى (ما قائمُ الزيدان) فعومل (غير قائم) معاملة (ما قائم)، ومنه قوله:

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطْرَحِ الْ لِهَوَ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِصِ سَلْمٍ⁽¹⁾.

فغير مبتدأ ولاه مخفوض بالإضافة وعداك فاعل بلاه سد مسد خبر غير ومثله قوله:

غَيْرٌ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ *** يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ⁽²⁾.

فغير مبتدأ ومأسوفٍ مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جارٍ ومجرور في موضع رفعٍ بمأسوف لنيابته مناب الفاعل، وقد سد مسد خبر غير⁽³⁾.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط تلك الشروط التي ذكرها البصريون فأجازوا: (قائمُ الزيدان) فقائمُ مبتدأ والزيدان: فاعل سد مسد الخبر وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله: (وقد يجوز نحو قائم أولو الرشد). أي وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام . ومما ورد في ذلك قوله:

فخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ *** إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ:
يَا لَآ⁽⁴⁾

فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر. ولم يسبق (خيرُ) نفي ولا استفهام وجعل من هذا قوله:

خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ؛ فَلَا تَكْ مَلْغِيَا *** مَقَالَةَ لِهَبِيَّ إِذَا الطَيْرُ مَرَّتْ⁽⁵⁾

1 لم يقف الشراح لهذا الشاهد على نسبة نقلاً عن شرح ابن عقيل، ج 1، ص 159.

2 البيت لأبي نواس. الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحكمي. وهو ليس ممن يستشهد بكلامهم وإنما أورده الشراح مثلاً للمسألة.

3 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 159، دار التراث.

4 البيت لزهير بن مسعود الضبي نقلاً عن شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج 1، ص 161.

5 البيت ينسب إلى رجل طائي نقلاً عن شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج 1، ص 161 .

فخبيزٌ مبتدأ، وبنوا لهب: فاعل سد مسد الخبر⁽¹⁾
وأما الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقاً إفراداً أو تشبيهاً أو جمعاً أو لا يتطابقاً وهو قسمان ممنوع وجائز.

فإن تطابقاً إفراداً نحو: (أقائمٌ زيّد) جاز فيه وجهان أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سد مسد الخبر.

والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا ويكون الوصف خبراً مقدماً ومنه قوله تعالى: ﴿جَاءَ مِنْهَا زَيْدٌ وَهَيْبٌ﴾. فيجوز أن يكون (أراغب) مبتدأ و(أنت) فاعل سد مسد الخبر ويحتمل أن يكون (أنت) مبتدأ مؤخر و(أراغب) خبراً مقدماً، فلأول في هذه الآية أولى؛ لأن قوله (عن أهتي) معمول لـ(رغب) فلا يلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي. لأن (أنت) مبتدأ فليس (لراغب) عمل فيه لأنه خبر والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح⁽²⁾.

فإن تطابقاً تشبيهاً نحو: (أقائمان الزيدان) أو جمعاً نحو: (أقائمون الزيدون) فما بعد الوصف مبتدأ والوصف خبر مقدم وهذا معنى قول ابن مالك: (وثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إلى آخر البيت) وهذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة (اكلوني البراغيث) أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل أغنى عن الخبر⁽³⁾.

أما إذا لم يتطابقاً. وهو قسمان ممتنع، وجائز فمثال الممتنع (أقائمان زيّد) و(أقائمون زيّد) فهذا التركيب غير صحيح. وأما مثال الجائز فـ(أقائم الزيدان) و(أقائم الزيدون)، وحينئذ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر⁽⁴⁾.

1 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 162، دار التراث.

2 شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 164، دار التراث.

3 المرجع نفسه، ص 165.

4 المرجع نفسه، ص 165.

المبحث الأول تقديم المبتدأ وتأخيره

قال الأسعدي^(*): يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشتملاً على ما له صدر الكلام...

مِنْ مَعْنَى الاستفهامِ وَالتَّمْيِي *** وَالشَّرْطِ أَوْ مَعْنَاهُ وَالتَّرْجِي
أَوْ الْقِسْمِ وَلَا مِ الْإِبْتِدَاءِ *** كَذَا ضَمِيرُ الشَّانِ وَالسَّوَاءِ
كَمَنْ أَبُوهُ مُنْيِي لِقَاكُمْ *** وَمَنْ أَوْ الَّذِي وَفِي يَرَاكُمْ
رَجَائِي عَزُّكُمْ وَأَيُّمُنُ اللَّهُ *** لَعَمْرُكُمْ هُوَ الْعُلَى مِنْ اللَّهِ

فإذا جاء المبتدأ على مثل هذا فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته أو كانا (المبتدأ والخبر) معرفتين نحو (زيدُ المنطلق) أو متساويين في أصل التعريف والتخصيص نحو (أفضل منك أفضل مني) أو كان الخبر فعلاً له نحو (زيدُ قام) أي مشتملاً على فعل للمبتدأ لا صفة كما في (قائم زيد) أو فعلاً لغيره كما في (زيدُ قام بوه) وذلك؛ لأنه لو أخرج البس بالفاعل. أو محصوراً نحو (إنما أنت نذير) كل هذه المواضع تجعل المبتدأ يأتي مقدماً وجوباً⁽¹⁾.

أما ابن مالك فيرى أن الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وإذا لم يكن فساداً في المعنى أو ضرراً يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وعندما تحدث ابن عقيل عن هذه المسألة قال أيضاً: الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ وذلك لأن الخبر وصف في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف⁽²⁾. والخبر بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ثلاثة أقسام؛ قسم يجوز فيه التقديم والتأخير وقسم يجب فيه تأخير الخبر (وهو الموضوع الذي يخص دراستنا) وقسم يجب فيه تقديم الخبر، أما القسم الواجب التأخير فذكر منه خمسة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة أو نكرة وصالحة لجعلها مبتدأ ولا مبين للمبتدأ من الخبر نحو (زيدُ أخوك)

1 أنظر الأسعدي : الكافية الكبرى (في علم النحو) : ، ص 81.

2 أنظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 188.
*الشيخ خليل بن الملا حسين الأسعدي الكردي الشافعي المعروف بـ(الأسعدي) ولد سنة 1167هـ ، وتوفي سنة 1256هـ .

(وأفضل من زيد أفضل من عمرو) ولا يقدم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدمته فقلت (أخوك زيدٌ) لكان المقدم مبتدأً إذا كانت الجملة مكونة من مبتدأ وخبر وكانا معرفتين؛ فللنحاة في إعرابها أربعة أقوال:

- 1- أن المتقدم مبتدأ والمؤخر خبر، سواء أكانا متساويين في درجة التعريف أم كانا متفاوتين.
 - 2- أنه يجوز جعل كل واحد منهما مبتدأً لصحة الابتداء بكل واحد منهما.
 - 3- أنه إذا كان أحدهما مشتقاً والآخر جامداً فالمشتق هو الخبر سواء أتقدم أم تأخر وإلاً بأن كانا جامدين أو كان كلاهما مشتقاً. فالمقدم مبتدأً.
 - 4- أن المبتدأ هو الأعراف عند المخاطب سواء تقدم أم تأخر فإن تساويا عنده فالمقدم هو المبتدأ.
- أما القسم الثاني: فإن يكون الخبر فعلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً نحو (زيد قام) فقام وفاعله المستتر فيه: خبر عن زيد ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال: (قام زيدٌ) على أن يكون زيد مبتدأً مؤخرًا والفعل خبراً مقدمًا، بل من باب الفعل والفاعل.
- والثالث: أن يكون الخبر محصوراً (بإنما) نحو (إنما زيدٌ قائم) أو (بالإِلا) نحو: (ما زيدٌ إلا قائم) فلا يجوز تقديم (قائم) على (زيد) في المثالين وقد جاء التقديم شذوذاً مع (إلا) نحو قوله⁽¹⁾:
- فيا ربَّ إلا بك النصر يُرتجى * * * عليهم؟ وهل إلا عليك
المُعَوَّلُ؟
- الأصل أن يقول: (وهل إلا المُعَوَّل عليك) فتقدم الخبر شذوذاً.

والرابع: أن يكون المبتدأ قد دخلت عليه لام الابتداء نحو (لزيدٌ قائم) فلا يجوز تقديم الخبر على اللام؛ فلا يقال (قائم

1 ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق وشرح: د. محمد نبيل طريق، دار صادر بيروت، ط 1، 2000م، ص 333.

لزيدٌ)؛ لأن لام الابتداء لها صدر الكلام. وقد جاء التقديم شذوذاً نحو قوله⁽¹⁾:

خالي أنت ومن جريزُ خالهُ *** يتل العلاء ويكُرمُ الأخوالاً
(فلأنت) مبتدأ مؤخر (وخالي) خبر مقدم شذوذاً.

والخامس: أن يكون المبتدأ له صدر الكلام. كأسماء الاستفهام، نحو: (من لي منجداً) فمن مبتدأ، لي خبره ومنجداً حال. ولا يجوز تقديم الخبر على (من) فلا يقال (لي من منجداً)⁽²⁾.

وقد ورد في شرح الرضي للكافية قوله: (وأصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز (في داره زيدٌ) وامتنع (صاحبها في الدار)؛ وإنما كان أصل المبتدأ التقديم؛ لأنه (المحكوم) عليه ولا بد له من وجوده قبل الحكم، وقوله: ومن ثمَّ أي من جهة كون أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، يعني إن قيل -مثلاً- لمَّ جازت وفيها إضمارٌ قبل الذكر؟ قلنا -والقول لشارح الكافية- لأن أصل المبتدأ التقديم فالتقدير (زيدٌ في داره) فالمعود إليه بعد الضمير لفظاً وقبله تقديره. وقوله (امتنع صاحبها في الدار)، وامتناعها معللٌ بكون أصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير في (صاحبها) راجعاً إلى الدار المؤخر عن الضمير لفظاً فيكون ضميراً قبل الذكر فلا يجوز⁽³⁾.

وقد اختلف النحويون في القول بتقديم الخبر على المبتدأ في نحو: (قائمٌ زيدٌ). حيث ذهب البصريون إلى جواز ذلك، أما الكوفيون فإنهم يرون ذلك غير جائز وأنه إذا تقدم عليه الخبر ارتفع به ارتفاع الفاعل بفعله، وقالوا: لو جوزنا تقديم خبر المبتدأ عليه لأدى ذلك إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وذلك لا يجوز⁽⁴⁾.

ونجد أن صاحب الخصائص أورد (أنه يجب تأخير المبتدأ إذا كان نكرة وكان الخبر عنه ظرفاً نحو قولهم: (عندك مالٌ) و(عليك دينٌ) و(تحكك بساطان) و(معك ألفان). فهذه الأسماء كلها مرفوعة بالابتداء ومواضعها التقديم على الظروف قبلها التي هي أخبار عنها إلا أن مانعاً منع من ذلك حتى لا تقدم عليها. (والمانع متمثلاً في كون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة ولا مسوغ للابتداء بالنكرة إلا تقديم شبه الجملة عليه،

1 البيت من الشواهد التي لم تعز لقائل معين، انظر شرح بن عقيل ج 1، ص 191.

2 انظر شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 192-197.

3 انظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: دراسة وتحقيق الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض سلسلة نشر الرسائل الجامعية، ص 256-257.

4 انظر ابن الانباري: أسرار العربية، ص 70.

ألا ترى أنك لو قلت: (غلامٌ لك) (وبساطان تحتك) ونحو ذلك لم يحسُن⁽¹⁾.

وقال محمد عيد: (إنما يجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ إذا وجد في الكلام دلائل لفضية تقتضي تقدم الخبر أو تقتضي تأخر المبتدأ، وذلك بأن تحتم تلك الدلائل عكس الترتيب في الجملة الإسمية. حينئذ لا يستعمل الخبر إلا مقدماً وعليه لابد من أن يتأخر المبتدأ. وكما كان الأمر في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر مع اختلاف الموقف في الصورتين فإن كان الخبر اسم استفهام مثل (أين)، (كيف) فإنه يجب أن يذكر في الكلام أولاً، وعليه، فإنَّ المبتدأ يجب تأخيره كما يقال: (أين الغاية؟) قبل المذهب، وإذا جاء المبتدأ والخبر في أسلوب قصر بلاغي، والمبتدأ مقصور عليه، في أحد الأسلوبين (ما، إلا، إنما) في هذه الحالة يجب تأخير المبتدأ وعليه يجب تقديم الخبر نحو (ما للبخيل إلا المهانة) و(إنما من عمله جزاؤه).

كذلك إذا كان المبتدأ ضميراً يعود على شيء في الخبر فحينئذ يجب تأخير المبتدأ من أجل هذا الضمير، لكي يتقدم نطقاً الخبر الذي يرجع الضمير إلى شيء فيه⁽²⁾، وكما ورد في قول المجنون⁽³⁾:

أَهَابَكَ إِجْلَالًا وَمَا يَكُ قُدْرَةً *** عَلَيَّ وَلَكِنَّ مَلءُ عَيْنِ حَبِيبُهَا

المبحث الثاني حذف المبتدأ وجوباً وجوازاً

جاء في شرح التسهيل: أنه (يحذف المبتدأ (جوازاً) لقرينة ما (وجوباً) كالمخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم أو

1 أبو الفتح عثمان بن حنى المرصلي المتوفى سنة (392هـ)، (الخصائص:)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، ج 1، ص 300.

2 محمد عيد: النحو المصفى، مكتبة الشباب، ج 1، ص 229.

3 ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلي): برواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط 1، 1999م، 1440هـ، ص 31.

بمصدر بدلاً من اللفظ بفعله أو بمخصوص في باب نعم أو بصريح في القسم، وإن ولي معطوفاً على مبتدأ يليه فعل لأحدهما واقع على الآخر صحت المسألة، خلافاً لمن منع. وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقها الخبر). ومن حذف المبتدأ جوازاً لقريئة حذفه بعد الاستفهام عن الخير نحو: (صحيح، وفي المسجد، وغداً، وعشرون) لمن قال: كيف أنت؟ وأين اعتكافك؟ ومتى سفرك؟ وكم دراهمك؟

ومن ذلك حذفه عند شم طيب أو سماع صوت أو رؤية شبح فيقال: (مسك) وقرأه، وإنسان، بإضمار: هذا ونحوه ولو كان المذكور من هذه الأمثلة الثلاثة ونحوها معرفة جاز جعله خبراً لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ لخبر محذوف. ومن القرائن المحسنة لحذف المبتدأ وجود فاء الجزاء داخله على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ كقوله تعالى: ﴿جَاءَ مِنْكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ يَتْلُو آيَاتِنَا عَلَيْكُمْ﴾ فصلت: ٤٦. أي فصلاحه لنفسه وإساءته عليها فحذف المبتدأ لهذه القرائن وأشباهها جائز⁽¹⁾. وأما الحذف الواجب فحذف المبتدأ المخبر عنه بنعت مقطوع لتعين المنعوت بدونه لكونه لمجرد مدح، كقولهم (الحمد لله الحميد) و(صلى الله على محمد سيد المرسلين) أو لمجرد ذم. نحو (أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين). أو لمجرد الترحم نحو (مررت بغلامك المسكين) فهذه ونحوها من النعوت المقطوعة للاستغناء عنها بحصول التعيين بدونها لك فيها النصب بفعل ملتزم إضماره، والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدأ لا يجوز إظهاره كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهر الناصب لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبراً مستأنف المعنى فلما التزم الإضمار في النصب التزم أيضاً في الرفع ليجري الوجهان على سنن واحد ومن التزم حذف المبتدأ أن يحذفه لكون خبره مصدراً جيئ به بدلاً من اللفظ بفعله، نحو قوله⁽²⁾:

فقلت: حنان ما أتى بك ههنا * * * أذو نسب أم أنت بالحي عارف

ومنه قولهم (سمع وطاعة) أي أمري جنان وأمري سمع وطاعة والأصل في هذا النوع النصب؛ لأنه مصدر جيئ به بدلاً من اللفظ بفعله، فالتزم إضمار ناصبه لئلا يجتمع بدل ومبدل منه في غير إتيان، ثم حمل المرفوع على المنصوب في التزام إضمار الرفع الذي هو المبتدأ، قال سيبويه: وسمعت من يوثق بعربيته يقال له: كيف أصبحت؟ فقال: حمد لله وثناءً عليه أي أمري حمد الله. وأنشد هذا⁽³⁾:

1 جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياتي الأندلسي : شرح التسهيل ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ج 1، ص 286.

2 البيت من بحر الطويل وقائله: المنذر بن دراهم الكلبي، انظر خزنة الأدب، ج 1، ص 277، ذكره ياقوت في معجم البلدان.

3 هذا رجز وقبله (شكا إلى جملي طول السرى) ولم ينسب إلى قائل معين، انظر شرح التسهيل، ج 1، ص 288.

صبرٌ جميل فكلانا مبتلى

ومن المبتدأ الملتزم حذفه قول العرب: (في ذمتي لأفعلن) يريدون في ذمتي عهد أو يمين، فاقتصروا في هذا القسم على خبر المبتدأ، ومن شواهد هذا الاستعمال قوله⁽¹⁾:

تساور سواراً إلى المجد والعلا *** وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا⁽²⁾
وأورد ابن مالك في مكان آخر قوله:

وفي جواب كيف زيدٌ قل ديف *** فزيدٌ استغني عنه إذ عُرف
معنى هذا أن يحذف المبتدأ إذا قيل (كيف زيدٌ) فتقول: (صحيح) أي هو صحيح وإن شئت صرحت بكل واحد منهما فقلت: (زيدٌ عندنا) و(هو صحيح) ومنه قوله تعالى: ﴿...﴾ فصلت: ٤٦. أي من عمل صالحاً فعمله لنفسه ومن أساء فإساءته عليها⁽³⁾. وقال قد يحذف الجزآن. أي المبتدأ والخبر للدلالة عليهما كقوله تعالى:

﴿...﴾ أي فعدتهن ثلاثة أشهر (فحذف المبتدأ والخبر) وهو (فعدتهن ثلاثة أشهر) لدلالة ما قبله عليه وإنما حذفاً لوقوعهما موقع المفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير (واللائي لم يحضن كذلك). وقوله (واللائي لم يحضن معطوف على اللائي يئسن)⁽⁴⁾.

أما الأسعدي فقال: (ويحذف المبتدأ وجوباً في قطع النعت بالرفع وجعل المخصوص خبراً محذوفاً وكون الخبر مصدراً نائباً عن فعله أو قسماً صريحاً نحو (سمعٌ وطاعةٌ ، وفي ذمتي لأفعلن كذا)⁽⁵⁾.

وقد جاءت هذه المسألة في الواضح في النحو حيث أورد أنه يجب حذف المبتدأ في المواقع الآتية:

1- إن دل عليه جواب القسم نحو (في ذمتي لأفعلن كذا) أي في ذمتي عهدٌ أو ميثاق).

1 البيت من (الطويل) وقائلته ليلي الأخيلية من شعر تهجو به النابغة الجعدي وتفضل عليه سوار بن أوفى القشيري، انظر شرح التسهيل، ج 1، ص 288.

2 انظر ابن مالك : شرح التسهيل: ، ص 287-288.

3 شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ج 1، ص 202.

4 انظر شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك: ج 1، ص 203.

5 الأسعدي : الكافية الكبرى (في علم النحو) ، ص 86.

- 2- إن كان خبره مصدراً نائباً عن فعله نحو (صبرٌ جميلٌ) و(سمعٌ وطاعةٌ) أي صبري صبرٌ جميل وأمري سمعٌ وطاعةٌ.
- 3- إن كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم بعد (نعم أو بئس) مؤخراً عنها، نحو: نعم الرجل أبو طالب، وبئس الرجل أبو لهب، فأبو في المثالين خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).
- 4- إن كان في الأصل نعتاً قطع عن النعتية في موضع مدح أو ذم أو ترحم، نحو: (خذ بيد زهير الكريم)، (دع مجالسة فلان اللئيم) و(أحسن إلى فلان المسكين) فالمبتدأ محذوف في هذه الأمثلة وجوباً؛ والتقدير هو الكريم وهو اللئيم وهو المسكين.⁽¹⁾

وقد تحدث عباس حسن عن المواضع التي يحذف فيها المبتدأ وقال: أشهرها أربعة:

- 1- المبتدأ الذي خبره في الأصل نعتاً، ثم ترك أصله وصار خبراً، وبيان ذلك أن بعض الكلمات يكون نعتاً خاصاً بالمدح نحو: (ذهبت إلى الصديق الأديب) أو الذم نحو: (ابتعدت عن الرجل السفيف) أو الترحم نحو: (ترفق بالضعيف البائس). فكلمة (الأديب) و(السفيف) و(البائس) نعت مفرد مجرور؛ لأنه تابع للمنعوت في حركة الإعراب التي هي الجر، ويجوز إبعاد النعت عن الجر إلى الرفع ويكون في هذه الحالة مرفوعاً خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) فيكون المراد: (ذهبت إلى الصديق (هو الأديب)، (وابتعدت عن الرجل (هو السفيف)، (وترفقت بالضعيف (هو البائس)⁽²⁾).
- 2- المخصوص بالمدح أو الذم. يقال في مدح زارع اسمه حلیم: (نعم الزارع حلیم) وفي ذم صانع اسمه سليم: (بئس الصانع سليم) فالممدوح هو (حلیم) ويسمى المخصوص بالمدح، والمذموم هو (سليم) ويسمى المخصوص بالذم. فالمخصوص في الحالتين يقع بعد جملة فعلية مكونة من فعل معين يدل على المدح أو الذم، وفاعله. وقد يتقدم المخصوص عليهما فتقول: (حلیم نعم الزارع) و(سليم بئس الصانع) وله صور وإعرابات مختلفة يهمنها منها إعرابه إذا وقع متأخراً عن تلك الجملة؛ فيجوز إعرابه خبراً مرفوعاً لمبتدأ

1 انظر د. نادية رمضان محمد النجار، مدرس العلوم اللغوية بكلية الآداب، جامعة حلوان : الواضح في النحو وتطبيقاته: ج 1، ط 1، 2000م، ص 258.

2 عباس حسن: النحو الوافي ، ص 510.

محذوف وجوباً تقديره (هو) فيكون أصل الكلام (نعم الزارع هو حليم) و(بئس الصانع هو سليم).

3- أن يكون الخبر صريحاً في القسم، وصراحته تتحقق بأن يكون معلوماً في عُرف المتكلم والسامع أنه يمين، نحو: (في ذمتي لأسافرنَّ مجاهداً) نريد: في ذمتي يمين، أو عهد أو ميثاق.

4- أن يكون الخبر مصدرأ يؤدي معنى فعله، ويغني عن التلطف بذلك الفعل. في أساليب معينة، محددة الغرض؛ محاكاة للعرب في ذلك قياساً على كلامهم؛ كأن يدور بينك وبين طبيب أو مهندس أو زارع كلام في عمله. فيقول عنه: (عملٌ لذيذٌ) أي عملي عملاً لذيذاً، فكلمة (عملاً) مصدر يعرب مفعولاً مطلقاً للفعل الحالي (أعمل) وقد حذف الفعل وجوباً للاستغناء عنه بالمصدر الذي يؤدي معناه، وللتمهيد لإحلال جملة اسمية محل هذه الجملة الفعلية.. وصار المصدر مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ليكون خيراً لمبتدأ محذوف، فتنشأ جملة اسمية تؤدي المعنى الأول تأدية أقوى من السابقة، ومن الأمثلة أن يقول (السباح) وقد قطع أميالاً: (سباحة شاقة)، أي سباحتي سباحة شاقة. وهذه الجملة في معنى (أسبح سباحة شاقة) فكلمة (سباحة) مصدر منصوب، لأنه مفعول مطلق للفعل: (أسبح) ثم حذف الفعل وجوباً؛ استغناءً عنه بوجود المصدر الذي يؤدي معناه، ثم رفع المصدر ليكون خيراً لمبتدأ محذوف، فتنشأ جملة اسمية جديدة، تكون أقوى وأبرع في تأدية المعنى من الجملة الفعلية الأولى⁽¹⁾.

1 انظر عباس حسن : النحو الوافي ، ص 513-514.

المبحث الثالث

تحويل المبتدأ اسماً لكان واسماً لإِنَّ

جاء في الكتاب (باب الحروف التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده، فمنزلتها من الأفعال وهي (أَنَّ، لَكِنَّ، وليت، ولعلَّ، وكَأَنَّ) وذلك كقولك: (إِنَّ زيدا منطلق) و(إِنَّ عمراً مسافر) و(إِنَّ زيدا أخوك). وكذلك أخواتها. وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب، كما عملت كأن الرفع والنصب حين قلت: (كأَنَّ أَخاك زيدٌ) إلا أنه ليس لك أن تقول (كأَنَّ أَخوك عبدَ الله)، تريد كأنَّ عبدَ الله أخوك لأنها لا تصرف تصرف الأفعال، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في كان فمن ثمَّ فرقوا بينهما كما فرقوا بين ليس وما، فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال⁽¹⁾.

ولابدَّ من الإشارة إلى أن في هذه المسألة خلافاً (حيث ذهب الكوفيون إلى أن (إِنَّ) وأخواتها لا ترفع الخبر، نحو: (إِنَّ زيدا قائم) وما أشبه ذلك.

وحجتهم بأن قالوا: اجتمعنا على أن الأصل في هذه الحروف أن لا تنصب الاسم وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهي فرعٌ عنه وإذا كانت فرعاً عنه فهي أضعف منه؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل فينبغي أن لا يعمل في الخبر جَزْياً على القياس في حطِّ الفروع عن الأصول؛ لانا لو أعملناها عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما، وذلك لا يجوز، فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها والذي يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به وذلك نحو قوله⁽²⁾:

لا تتركني فيهم سطيِرا ** * إني إذنُ أهليكَ أو أطيِرا

فنصب ب (إذنُ)⁽³⁾.

وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر واحتجوا بأن قالوا:

1 سيبويه : الكتاب ، ج 2 ، ص 131.
2 هذا الشاهد لم يعثر له على قائل معين، انظر الأنصاف في مسائل الخلاف، ص 176.
3 ابن الأنباري : الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، ص 176.

إنما قلنا إنّ هذه الأحرف تعمل في الخبر وذلك لأنّها قويت مشابقتها للفعل لأنّها أشبهته لفظاً ومعنى ووجه المشابهة بينهما في خمسة أوجه:

الأول: أنها على صيغة الفعل.

والثاني: أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح.

الثالث: أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم.

والرابع: أنها تدخلها نون الوقاية، نحو (إنني) و(كأنني) كما تدخل على الفعل في نحو: (أعطاني) (أكرمني) وما أشبه ذلك.

والخامس: أن فيها معنى الفعل فمعنى (إنّ، أنّ) حققت ومعنى (كأنّ) شبّهت ومعنى (لكنّ) استدركت ومعنى (ليت) تمنيت ومعنى (لعل) ترجيت، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل والفعل يكون له مرفوع ومنصوب، فكذلك هذه الأحرف ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب⁽¹⁾. وهذا المذهب عندي أعدل المذاهب.

وأضاف صاحب الهمع أن هناك مجموعة من الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتتسخ حكم الابتداء وهي أربعة أنواع (كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، إن وأخواتها، وظننت وأخواتها) وما ألحق بذلك فأما (كان) فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وربما سمي فاعلاً مجازاً لتشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل. ومذهب الكوفيين أنها لم تعمل فيه شيئاً وأنه باقٍ على رفعه⁽²⁾.

وأما (كان وكاد وظن) وأخواتها فيشترط في الفعل الناسخ ألا يكون نافياً مثل (ليس) ولا منفيّاً مثل: (ما كان) و(ما زال) وأخواتها وأن يكون غير داخل في صلة مثل (مادام) وتدخل اللام في خبر الناسخ الحالي، أو في خبره بحسب الأصل، فإن كان غير ناسخ (وهذا قليل) دخلت على معموله، فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو مضمراً منفصلاً، أمّا المفعول الظاهر فنحو (إن قتلت لمسلماً) والمفعول المضمّر نحو (إن أهنت لإيّاه) فإن اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على السابق منهما بشرط ألا يكون ضميراً متصلاً فإن كان متصلاً لم تدخل عليه اللام ودخلت على المتأخر نحو: (إن أكرمت لمصلحاً كبيراً) و(إن مدحت لإيّاه)⁽³⁾.

ونجد أن ابن عقيل قال: لما فُرع من الكلام عن المبتدأ والخبر سُرع في نواسخ الابتداء وهي قسمان، أفعال، وحروف؛ فالأفعال (كان وأخواتها) وأفعال المقاربة وظن وأخواتها، والحروف: (ما وأخواتها) (لا)

1 انظر ابن الأنباري: الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ص 177-178.

2 السيوطي: همع العوامع في شرح جمع الجوامع، ج 1، ص 408.

3 انظر عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، ط 3، ج 1، ص 353.

التي لنفي الجنس، و(إِنَّ) وأخواتها. أما كان وأخواتها فكلها أفعال اتفاقاً إلا ليس، حيث ذهب الجمهور إلى أنها فعل وذهب الفارسي-في أحد قوليه- وأبو بكر بن شقير- في أحد قوليه- أنها حرف. وهي ترفع المبتدأ وتنصب خبره. وسمي المرفوع بها اسماً لها والمنصوب بها خبراً لها وهذه الأفعال قسمان: منهما ما يعمل هذا العمل بلا شرط وهي: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس).

ومنها ما يعمل هذا العمل بشرط وهو قسمان: أحدهما ما يشترط في عمله أن يسبقه نفي لفظاً أو تقديراً، أو شبه نفي، وهي أربعة: (زال، برح، فتى، انفك) فمثال النفي لفظاً (ما زال زيد قائماً) ومثاله تقديراً قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ﴾ يوسف: ٨٥. أي لا تفتأ ولا يحذف النفي منها إلا بعد القسم كالآية الكريمة، وأما مثال شبه النفي -والمراد به- النهي، نحو: (لا تنزل قائماً) ومنه قوله⁽¹⁾:

صاحٍ شَمَّرٌ ولا تزلُ ذاكَرًا موتٍ فنسيائُهُ ضلالٌ مبيئٌ
والدعاء نحو: (لا يزالُ اللهُ محسناً إليك) ومنه قوله⁽²⁾:

ألا يا اسلمي يا دارَ مِيَّ على البلى *** ولا زال مُنهلًا بجزعائك
القطرُ⁽³⁾.

أما القسم الثاني فهو ما يشترط في عمله أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية وهو (دام) نحو (أعط ما دمت مصيباً درهما) أي أعط مدة دوامك مصيباً درهما ومنه قوله تعالى: ﴿يُؤْتِيهِم مِّنْهُم مَّا يَشَاءُونَ﴾ يوسف: ٣١. أي مدة دوامي حياً، وأما معاني هذه الأفعال فإن معنى (ظل) الاتصاف أي اتصاف المخبر عنه بالخبر نهائياً ومعنى (بات) اتصافه به ليلاً، و(أضحى) اتصافه به في الضحى، و(أصبح) اتصافه به في الصباح، و(أمسى) اتصافه به في المساء، و(صار) التحول من صفة إلى (صفة) أخرى، ومعنى (ليس) النفي، هي عند الإطلاق لنفي الحال نحو: (ليس زيد قائماً). أي: الآن: وعند التقييد بزمن على حسبه نحو: (ليس زيد قائماً غداً) ومعنى (زال) وأخواتها ملازمة الخبر المخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو: ما زال زيد ضاحكاً (وما زال عمرو أزرق العينين) ومعنى (دام) استمر⁽⁴⁾.

1 البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها انظر شرح ابن عقيل على الألفية، ص 217.

2 ديوان ذي الرمة غيلان بن قيس بن مسعود العدوي أبو الحارث: شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ط 1، 1427هـ، 2006م، ص 103.

3 انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 216-219.

4 انظر المرجع السابق نفسه، ج 1، ص 220.

وأما القسم الثاني فالحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف (إِنَّ، أَنْ، كَأَنَّ، لَكِنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ) وقد عدّها سيبويه خمسة بإسقاط (أَنَّ) المفتوحة الهمزة، لأنَّ أصلها (إِنَّ) المكسورة وأما معاني الحروف الناسخة فمعنى (إِنَّ، أَنْ) التوكيد، ومعنى (كَأَنَّ) التشبيه، و(لَكِنَّ) الاستدراك، و(لَيْتَ) التمني، (لَعَلَّ) الترجي والإشفاق، والفرق بين التمني والترجي أن التمني يكون في الممكن، نحو: (ليت زيدا قائمٌ) وفي غير الممكن نحو: (ليت الشباب يعود يوماً) وقد وردت هذه الجملة في قوله⁽¹⁾:

فيا ليت الشباب يعود يوماً *** فأخبره بما فعل المشيبُ

وإنَّ الترجي لا يكون إلا في الممكن فقط فلا يقال (لعل الشباب يعود) والفرق بين الترجي والإشفاق هو أن الترجي يكون في المحبوب نحو: (لعل الله يرحمنا) بينما الإشفاق يكون في المكروه نحو: (لعل العدو يقدم) وهذه الحروف جميعها تعمل عكس ما عمله (كان) وأخواتها فتنبص الاسم وترفع الخبر نحو: (إنَّ زيدا قائمٌ) فهي عاملة في الجزأين⁽²⁾. وفي هذه المسألة خلاف كما أسلفنا الذكر.

ومن المحدثين الذين بحثوا هذه المسألة عباس حسن والذي قال عنها: (الجملة الاسمية مثل (الرياحين متعة) تتكون من اسمين مرفوعين يسمى أولهما المبتدأ وله الصدارة في جملة - غالباً - ويسمى الثاني خبراً كما هو معروف. ولكن قد تدخل عليهما أفعال معينة تغير اسمهما وحركة إعرابهما ومكان المبتدأ من الصدارة لجملة، ومن هذه الألفاظ (كان)، (إنَّ) (ظنَّ)، ولكل واحدة أخوات. والمراد بأخواتها نظائرها من الكلمات التي تشابهها في العمل وتخالفها في اللفظ والمعنى سواء أكانت مع أختها من جنس واحد فهما فعلاً مثلاً - مثل - كان ، أضحى، ظل... أم كانتا من جنسين مختلفين فأحدهما فعل مثل (كان)، (ليس) والأخرى حرف مثل (ما) الحجازية التي تعمل عملها - مثل (كان العامل أميناً) فيصير المبتدأ اسم (كان) مرفوع وليس له الصدارة الآن ويصير خبر المبتدأ خبر كان مرفوعاً. وتقول: (ظننت العامل أميناً) فيصير المبتدأ والخبر مفعولين للفعل (ظننت) وليس للمبتدأ الصدارة. وتسمى هذه الكلمات بالنواسخ أي نواسخ الابتداء؛ لأنها تُحدث نسخاً أي تغييراً على وجه الجملة الاسمية الذي كان للمبتدأ فيه الصدارة. ولا مانع من دخولها على المبتدأ النكرة.. فيصير اسماً لها؛ إذ لا يُشترط في اسمها أن يكون

1 ديوان أبي العتاهية: إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان ، دار بيروت للطباعة والنشر ، 1986م ، ص 46.

2 انظر: شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 281.

معرفة في الأصل ولكن يشترط في اسمها ألا يكون شبه جملة لأنَّ
اسمها في أصله مبتدأ والمبتدأ لا يكون شبه جملة⁽³⁾.

3 انظر عباس حسن : النحو الوافي ، ج 1، ص 543.

المبحث الأول

تعريف النكرة

النكرة في اللغة: أورد صاحب اللسان أن: (النكرة من تَكْرَ الأمر نكيراً وأنكره إنكاراً: جهله؛ قال ابن سيده: والصحيح أن الإنكار المصدر والنكرة الاسم: ويقال: أنكرت الشيء: وأنا أنكره إنكاراً ونكرته مثله قال: الأعشى:

وأنكرتني وما كان الذي تَكْرَثُ *** من الحوادث إلا الشيبَ
والصَّلَاةَ

وفي التنزيل العزيز: ﴿قُلْ لِيُحْيِيَنَّ اللَّهُ رِجْسًا﴾ هود: ٧٠. والنكرة إنكار الشيء وهو نقيض المعرفة⁽¹⁾.

أمّا ابن فارس فقد تحدث عن النكرة بأنها من أصل النون والكاف والراء يدل على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونكر الشيء وأنكره: لم يقبله ولم يعترف به لسانه⁽²⁾.

ومن تعريفاتها اللغوية ما جاء في المعجم الوجيز (أنَّ (تَكْرَ) الشيء نُكْرًا: جهله (النكرة) يقال: رجل نكرة: مجهول. و(في النحو): اسم يدل على مسمى شائع في جنسه، كرجل وأسد⁽³⁾.

أمّا النكرة في الاصطلاح فهي كما قال سيبويه: (واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكناً، لأن النكرة أول، ثم يدخل عليها ما تُعرف به، فمن ثمّ أكثر الكلام يتصرف في النكرة)⁽⁴⁾. وأمّا المبرد فقال: (وأصل الأسماء النكرة وذلك؛ لأنّ الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته يخصّ واحداً من الجنس، دون سائره، وذلك نحو: رجل وفرس وحائط، وأرض

1 محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل، جمال الدين بن منطور الأنصاري الأفرقي المتوفى سنة 711هـ: لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط 2، 1414هـ، ج 5، ص 232.

2 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو: المقاييس في اللغة، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص 1047.

3 المعجم الوجيز، مجموع اللغة العربية، القاهرة جمهورية مصر العربية، طبعة خاصة، 1427هـ، ص 634.

4 سيبويه: لكتاب، ج 1، ص 22.

وكلَّ ما كان داخلياً بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه، إذ كان الاسم قد يجمعها⁽¹⁾. ورأيي سيويه والمبرد هذا ذهب إليه كثير من العلماء. فالحريري في ملحته عندما تحدث عن النكرة والمعرفة بنظم قال:

الاسم ضربان فضرب نكرة *** والآخر المعرفة المشتهرة

فالنكرة هي الأصل والمعرفة فرع عنها، كما أن التذكير هو الأصل في الأسماء، والتأنيث فرع عنها. والنكرة كل اسم عم اثنين فصاعداً من جنسه. وأعم النكرات وأبهما (شيء)؛ لوقوعه على الموجود والمعدوم، والجوهر والعرض). وتُميّز النكرة بمميزات أوردتها في النظم الآتي:

فكل ما (رُبَّ) عليه تدخل *** فإنه منكّر، يا رَجُلُ

نحو غلامٌ وكتاب وطبق *** كقولهم: رُبَّ غلامٍ لي أبقُ

وعليه تميّز النكرة بدخول ربّ عليها وبهذا الاعتبار استدل على أن (مِثْلِكَ) و(غَيْرُكَ) نكرتان، لجواز دخول (رُبَّ) عليهما كما قال أبو محجن الثقفي⁽²⁾. في (غَيْرُكَ):

يا رُبَّ غَيْرِكَ في النساء عزيزة *** بيضاء قد مَنَعْتَهَا بطلاقٍ

وكقول امرئ القيس⁽³⁾ في (مِثْلِكَ):

فمِثْلِكَ حُبْلَى قد طَرَقَتْ ومُرَضِعٍ *** فألْهَيْتُهَا عَن ذِي تَمَائِمٍ مُّحَوِّلٍ

يريد فَرُبَّ مِثْلِكَ؛ لأنَّ (رُبَّ) تضمّر بعد الفاء كما تضمّر بعد الواو⁽⁴⁾.

وأضاف السيوطي والتنوين في أسماء الأفعال، وفي الأعلام فيما لا

ينصرف، نحو صَهْ، ومَهْ، وإبراهيم، والجواب في كيف، نحو كيف زيدٌ فيقال: صالح؛ فإنه إنما عُرف تنكيرها بالجواب، كما عُرف أن (متى) ظرف زمان و(أين) ظرف مكان، ودخول (من) المفيدة بالاستغراق، نحو ما جاءني من رجل، وما الزائدة من درهم، ودخول (كم) نحو كم رجل جاءني، ودخول لا التي تعمل عمل إن أو التي تعمل عمل ليس، يليها اسم وخبر وصلاحيّة نصبها على الحال أو التمييز⁽⁵⁾.

1 أبو العباس محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الأستاذ بجامعة الأزهر، القاهرة، 1415هـ-1994م، ج 4، ص 276.

2 أبو محجن الثقفي: شاعر فارس شريف، أبلى يوم القادسية بلاءً حسناً انظر طباق فحول الشعراء، ص 268 و 269.

3 ديوان امرئ القيس، ضبط وتصحيح الأستاذ مصطفى عبد الشافي، تحقيق، حسن السندوبي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط 5، 2004م-1425هـ، ص 113.

4 انظر الحريري: شرح ملحة الإعراب، ص 11.

5 انظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 78.

بينما ابن مالك يقول في الشافية كل ما شاع في جنسه فهو نكرة ك (حيوان)، أو في نوعه ك (إنسان)، وغيره معرفة ك (عنترة)⁽¹⁾. وذكر في موضع آخر النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها ولذلك ابتداءً بالنكرة في نظمه:

نِكرةٌ قابل ال مؤثراً *** أو رافعٌ موقعٌ ما قد ذكراً

وقال المكودي عندما تناول هذا البيت بالشرح أن النكرة ما تقبل (ال) وهي الألف واللام، وقوله (مؤثراً) أي مؤثرة التعريف واحترز بذلك من (ال) التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة في (اللاتي) والتي للمح الصفة (كالحارث) فإن كليهما لم يؤثر فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله (أو واقع موقع ما قد ذكراً) يعني أن من النكرات لا يقبلان (ال) كذي بمعنى صاحب، (وما) الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان (ال) لكنهما في معنى ما يقبلها (فدو) بمعنى صاحب و(ما) بمعنى شيء وكلاهما يقبل (ال)⁽²⁾. وقال عبد الله الفوزان متناولاً الشاهد نفسه والذي بدأ بتقسيم الاسم إلى قسمين نكرة ومعرفة: أمّا النكرة فهي اسم يدل على شيء واحد ولكنه غير معين مثل (جاء طالبٌ) (قدّم ضيف) والنكرة نفسها نوعان:

الأول: ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف. مثل (كتاب) (رجل) نحو (الرجل شجاع)، (الكتاب نفيس).

والثاني: ما يقع موقع ما يقبل (ال). مثل (ذو) (بمعنى صاحب) نحو: (جاء ذو علم) أي صاحب علم، فدو: نكرة وهي لا تقبل (ال)، لكنها واقعة موقع ما يقبل (ال) وهو صاحب⁽³⁾.

وإلى هذا ذهب ابن عقيل في شرحه لألفية ابن مالك⁽⁴⁾.

وبضدها تتميز الأشياء هكذا أورد الدماميني تعريفاً للنكرة يقول فيه والنكرة ما سوى المعرفة وعليه لا بد من معرفة المعارف والمعارف عنده (مضمر، وعلم، ومشار به، ومنادي، وموصول، ومضاف، وذو أداة) والنكرة ما سوى ذلك حيث سلك في تبين المعرفة والنكرة هذه الطريقة فذكر أقسام المعرفة ثم جعل النكرة ما عداها وذلك أنه رأى تمييزها بالتعريف عسراً، فقال من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه؛ لأن منها ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً نحو:

1 انظر ابن مالك : شرح الكافية الشافية ، ص 222.

2 انظر شرح المكودي على ألفية ابن مالك: ج 1، ص 113.

3 عبد الله الفوزان : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك: ، ج 1، ص 81.

4 انظر شرح بن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 75-76.

عام أول وأول من أمس وعكسه كأسامة، وما فيه الوجهان كـ(واحد أمه) و(عبد بطنه)، فأكثر العرب يجعلهما معرفة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال، وكذا ذو (ال) الجنسية فيه الوجهان؛ ولذلك ينعت نعت المعرفة تارة ونعت النكرة أخرى فأحسن ما تبين به أن تذكر أقسام المعرفة ثم تعول ما سوى ذلك نكرة⁽¹⁾. وجاء في الكواكب الدرية: الاسم ضربان: نكرة ومعرفة النكرة هي الأصل وهذا ما عليه سيبويه والجمهور و(هو الأصح)؛ لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس؛ ولأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع عمّا لا يحتاج - وهي كل اسم شائع في - جميع أفراد (جنسه) الشامل له ولغيره بمعنى أنه يصلح إطلاقه على كل فرد منها (لا يختص به واحد) من أفراد جنسه (دون آخر) وذلك (كرجل)؛ فإنه شائع في جنس الرجال؛ لأنه يصدق على كل ذكر بالغ من بني آدم إذ لا يختص لفظ رجل بواحد من أفراد الرجال دون الآخر (وفرس) لأنه شائع في جنس الخيل لا يختص بواحد منها (وكتاب) فإنه شائع في جنس الكتب لا يختص بواحد من أفراد جنسه دون الآخر فكل من الثلاثة صادق على كل فرد من أفراد جنسه لا على سبيل الشمول بل على سبيل البدل: يعني أنها تصدق على كل واحد بدلاً من الآخر لا أنها تصدق على الجميع دفعة واحدة، ولا يشترط في النكرة كثرة الأفراد المندرجة تحتها بل الشرط أن يكون وضعها على الشيوع سواء كان لها أفراد في الخارج كالأمثلة الثلاثة أم لم يوجد منه إلا فرد واحد كشمس وقمر فإنهما نكرتان لأنهما من باب الكل الذي لم يوجد منه إلا فرد واحد لكن لفظها صالح لتناول أفراد كثيرة ولهذا جمعت في قوله⁽²⁾:

ما للشموس تقلها الأغصان⁽³⁾.

ومن المحدثين الذين تناولها بالتعريف عباس حسن إذ قال النكرة (اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين)، بسبب شيوعه بين أفراد كثيرة من نوعه تشابهه في حقيقته، ويصدق على كل منها اسمه. وهذا

1 انظر الشيخ محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: تحقيق الدكتور حمد بن عبد الرحمن بن محمد المغربي. ط 2، 1425هـ-2004م، ج 2، ص 11.

2 لم يعثر على قائله نقلاً عن الكواكب الدرية ج 1، ص 102.

3 انظر الكواكب الدرية على متممة الاجرومية، ج 1، ص 103.

معنى قولهم: (مدلول النكرة فرد شائع بين أفراد جنسه) ومن أمثلتها (سمعت عصفوراً) (ركبت سفينةً) (كتبت رسالةً) (قطفت زهرةً)⁽¹⁾. وللنكرة علامات تعرف بها؛ هي أنها تقبل (ال) التي تؤثر فيها التعريف، أي التعيين، وإزالة ما كان فيها من الإبهام والشيوع) وربما كانت النكرة لا تصلح في ذاتها لدخول (ال) عليها مباشرة، وإنما تدخل على كلمة أخرى بمعناها، بحيث تصلح كل واحدة منهما أن تحل محل الأخرى، فلا يتغير شيء في معنى الجملة: مثل (ذو) التي بمعنى (صاحب) نحو (أنت رجل ذو خلق كريم) و(المحسن إنسان ذو قلب رحيم) فكلمة (ذو) نكرة؛ مع أنها لا تقبل (ال) التي تفيد التعريف. ولكنها بمعنى كلمة أخرى تقبل (ال) وهي كلمة: (صاحب) التي يصح أن تحل محل كلمة (ذو)⁽²⁾.

المبحث الثاني مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحويين

نقل السيوطي في الأشباه والنظائر عن الشيخ جمال الدين بن هشام أنه قال في المغنى (لم يعوّل المتقدمون في ضابط مسوغ الابتداء بالنكرة إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها. فمن مقلِّ مقلٍّ ومن مكثّر موردٍ ما لا يصح، أو معدّد لأمر متداخلة. ثم قال والذي يظهر لي أنّها منحصرة في عشرة أمور:

أحدهما: أن تكون موصوفة لفظاً نحو: *چف فؤچ الأنعام: ٢*.
چڈڈڈڈڈچ البقرة: ٢٢١. أو تقديراً نحو (السمن منوانٌ بدرهم) أي منه أو معنى نحو: (رجيلٌ جاءني) لأنه في معنى: رجيل صغير.

الثاني: أن تكون عاملة إمّا رفعاً، نحو: (قائم الزيدان) عند من أجازه أو نصباً نحو (أمرٌ بمعروف صدقة)⁽³⁾. أو جرّاً، نحو: (غلام رجليٌ جاءني).

1 عباس حسن: النحو الوافي ، ص 209.

2 عباس حسن: النحو الوافي ، ص 209.

3 صحيح مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النسابوري، تحقيق عمر فؤاد عبد الباقي دار إحياء التراث العربي، بيروت، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب صلاة المسافرين وقصرها ، رقم الحديث 84.

والثالث: العطف بشرط كون المعطوف والمعطوف عليه مما يسوغ
الابتداء به نحو: چققچ محمد: ٢١. أي: أمثل من غيرها، ونحوه:
چكككؤؤؤؤؤؤؤوچ البقرة: ٢٦٣.

الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أوجاراً و مجروراً. قال ابن مالك¹: أو
جملة متضمنة لما يحصل به الفائدة نحو(قصدك غلامه رجل) ومنه قوله
تعالى: چچچق ق: ٣٥. و چچچق لک چ الرعد: ٣٨.

الخامس: أن تكون عاملة أمّا بذاتها كأسماء الشرط والاستفهام أو
غيرها، نحو: (مارجل في الدار). (وهل رجل في الدار) و چچچچچچ
النمل: ٦٠.

وفي شرح منظومة ابن الحاجب أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو
الهمزة المعادلة بأم نحو: (أرجل في الدار أم امرأة).
السادس: أن يكون مراداً بها الحقيقة من حيث هي، نحو: (رجل خير
من امرأة وتمرّة خير من جرادة).

السابع: أن تكون في معنى الفعل، وهو شامل نحو (عجب لزيد)
ضبطوه بأن يراد بها التعجب ونحو (سلام على إيل يسين) و(ويل
للمطففين) وضبطوه بأن يراد بها الدعاء.

والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة في خوارق العادة نحو
(شجرة سجدت وبقرة تكلمت).

التاسع: أن تقع بعد إذا الفجائية، نحو: (خرجت فإذا رجل بالباب).
والعاشر: أن تقع في أول جملة حالية نحو:
سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدأ *** محيّاك أخفى ضوءه كلّ شارق⁽²⁾.
وقول الآخر:

الذئب يطرقها في الليل واحدة *** وكلّ يوم تراني مديّة بيدي⁽³⁾
(مديّة) مبتدأ و(بيدي) خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل
نصب حال

1 انظر ابن مالك : شرح التسهيل ، ج 1 ، ص 103 .

2الشاهد من كتب النحو: ، ابن عقيل 1/104، الأشموني 1/206.

3ورد الشاهد في ديوان الحماسة غير منسوب إلى قائل، الاشموني 1/206.

وبهذا يعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضوع قول ابن عصفور في شرح الجمل: (جاء زيدٌ وإنَّ يده على رأسه) تكسر (إن) إذا وقعت بعد واو الحال، وإنما الضابط أن تقع في أول (جملة حالية، بدليل قوله تعالى :

﴿يٰٓأَيُّهَا بَدْرُ الْفَرْقَانِ﴾: ٢٠. وقد ذكر أبو حيان في أرجوزته المسماة بنهاية الإعراب في علمي التعريف والإعراب) جملة من المسوغات ثم قال:

وكل ما ذكرت في التتميم *** يرجع للتخصيص والتعميم⁽¹⁾.

أما ابن الحاجب فقد قال في كافيته (وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما، مثل: جَدَّذُدُّذُرْجُ البقرة: ٢٢١. (ورجل في الدار أم امرأة)، و(ما أحدٌ خيرٌ منك) و(شَرُّ أهرَّ ذَا ناب)⁽²⁾. يقال: أهرَّه إذا حمه على الهرير (وهو صوت الكلب دون النباح)، وشَرُّ رُفِعَ بالابتداء وهو نكرة وابتدأ أولاً بالنكرة ههنا من غير صفة؛ لأن المعنى ما أهرَّ ذَا ناب إلا شَرُّ، يضرب في ظهور أمارات الشَرِّ ومخايله، و(في الدار رجل) و(سلام عليك)⁽³⁾. وأضاف الرضي ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة في كثير من المواضع، بخلاف الفاعل، فإنَّ فعله -لتقدمه عليه جوازاً- لا يلتبس بصفة. ثم يقول: ويقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع.

أحدها: (ما) التعجبية - على مذهب سيبويه في الكتاب: (ما أحسن عبد الله) زعم الخليل أنه بمنزلة قولك (شيءٌ أحسن عبد الله). ودخله معنى التعجب. وهذا تمثيل ولم يُتكلم به.

والثاني: المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو: (شَرُّ أهرَّ ذَا ناب) (وأمرٌ أقعده عن الحرب) ، و(شَرُّ ما أَلْجَأَ إلى مُحَّةٍ عُرْقُوب)⁽⁴⁾. والمعنى: ما أَلْجَأَ إليها إلا شَرُّ أي فقر وفاقة، وذلك أنَّ العرقوب لا محٍّ له، وإنما يحتاج إليه من لا يقدر على شيء.

والثالث: المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور بشرط أن يتقدم الخبر على المبتدأ، فإن لم يتقدم فالتباس الخبر بالصفة حاصل فلا يجوز إلا أن يسوغه مسوغ آخر نحو (سلام عليك).

1 انظر السيوطي: الأشباه والنظائر، ص 109-113.

2 أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري: مجمع الأمثال، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ج 1، ص 370.

3 انظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ج 1، ص 258.

4 انظر المرجع السابق نفسه، ج 1، ص 258.

الرابع: كلمات الاستفهام نحو (من عندك؟ ، وما حدث؟) أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو أرجلٌ في الدار، وهل رجلٌ في الدار، وأرجلٌ في الدار أم امرأة.

والخامس: ما بعد واو الحال نحو: ما أراك إلا وشخصٌ يضربك.
السادس: بعد أمّا، نحو أمّا غلامٌ فليس عندك، وأمّا جارية فلا أملكها.
والسابع: الجواب نحو قولك رجلٌ في جواب (من قال، من جاءك؟ أي رجلٌ جاءني)؛ لأن السؤال بالاسمية فالجواب أولى بمثلها.

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم (شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى)⁽¹⁾ (يعني شهور الربيع أي مطر أولاً، ثم يطلع النبات فتراه، ثم يطول فترعاه التَّعم، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه وشهرٌ ترى فيه وإنما حذف التنوين من ثرى، ومرعى) في المثل لمتابعة ترى الذي هو الفعل) وقولهم: (أمتٌ في حجر لا فيك) (الامت: العوج)⁽²⁾. وقالوا في غير هذا المعنى أنه خبر مراد به الدعاء أي جعل الله اعوجاجاً في الحجر لا فيك، فيضرب في دعاء الخير⁽³⁾.

وأما صاحب الألفية فقد قال:

ولا يجوز الابتداء بالنكرة *** ما لم تفد كعند زيد نمره
وهل فتى فيكم فماخلٌ لنا *** ورجلٌ من الكرام عندنا
ورغبة في الخير خيرٌ وعملٌ *** برٍ يزبن وليقس ما لم يقل⁽⁴⁾
يبين ابن مالك في هذه الأبيات أن النكرة لا يُبدأ بها إلا إذا أفادت وإفادتها تكون بسبع حالات:

- 1- أن تدل النكرة على العموم نحو: (كلُّ محاسب).
 - 2- أن تُسبق النكرة بنفي أو استفهام نحو (ما لئيمٌ محترم). (هل مهملٌ ناجح).
 - 3- أن تدل النكرة على التفصيل أو التقسيم: نحو (يومٌ نساءٌ ويومٌ نُسر) قال الشاعر⁽⁵⁾:
- فأقبلت زحفاً على الركبتين *** فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرٌ

1الميداني : مجمع الأمثال: ج 1، ص 37.

2ابن منظور : اللسان: ، ج 1، ص 346

3انظر شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ص 259-260.

4ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص 27.

5انظر شرح ابن عقيل ج 1 ، ص 219.

- 4- أن تتأخر النكرة ويتقدم عليها الخبر وهو شبه جملة نحو (في الصداقة أجرٌ) (عندك كتابٌ).
- 5- أن تخصص النكرة بالإضافة أو وصف نحو (سيارةٌ إسعافٌ قادمة)، (رجلٌ كريمٌ قادم).
- 6- أن تقع النكرة في بداية جملة حالية، نحو (سرت ونجم قد أضاء).
- 7- أن تدل النكرة على دعاءٍ نحو (شفاءٌ لك) (سلام عليك) (1).
- وأضاف: وليقس ما لم يقل، فامثل ابن عقيل لذلك فأضاف في شرحه حالات أخرى يسوغ فيها الابتداء بالنكرة، فمما ذكره:
- 1- أن تكون شرطاً: نحو من يقيمُ أقمُ معه.
- 2- أن تكون جواباً: نحو (أن يقال: من عندك؟ فتقول: رجلٌ) والتقدير: رجلٌ عندي.
- 3- أن تكون فيها معنى التعجب، نحو: ما أحسن زيداً.
- 4- أن يكون خلفاً من موصوف، نحو: مؤمنٌ خيرٌ من كافر.
- 5- أن تكون مصغرة، نحو: (رُجيلٌ عندنا)؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: رجلٌ حقيزٌ عندنا.
- 6- أن تكون معطوفة على معرفة، نحو زيدٌ ورجلٌ قائمان.
- 7- أن تقع بعد كم، نحو:
- كم عمَةٌ لك يا جريزٌ وخالهٌ *** فدعاءٌ قد حلبتُ عليَّ عشاري (2)
- كم خبرية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت، (عمة) مبتدأ، وقوله (لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة (قد حلبت) في محل رفع خبره، وتمييز (كم) على هذا الوجه من الإعراب محذوف، فيقدر تمييزها مجروراً والشاهد في قوله (عمة) حيث وقعت مبتدأ - مع كونها نكرة - لوقوعها بعد كم الخبرية (3).
- 8- أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو: (لرجلٌ قائم).
- 9- أن تقع قبلها واو الحال، نحو: مشينا ونجمٌ قد أضاء.
- 10- أن تكون عاملة نحو: (رغبةٌ في الخير خيرٌ).

1 انظر أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، ت 749 هـ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:، شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان، أستاذ اللغويات بجامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط 1، 1428 هـ-2008 م، ج 1، ص 219.

2 شرح ديوان الفرزدق: إيليا الجاري، الدار العالمية للكتاب، ط 2، 1995 م، ج 2، ص 162.

3 انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج 1، ص 219-226.

11- أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم: (إن ذهبَ عَيْرٌ فَعِيرٌ في الرباط) ⁽¹⁾

12- أن يعطف عليها موصوف، نحو: رجلٌ وامرأةٌ طويلة في الدار.

13- أن تكون مبهمة، كقول امرئ القيس ⁽²⁾:

مرسعةٌ بين أرساغه *** به عسْمٌ يبتغي أرنبا

(مرسعةٌ) مبتدأ (بين) ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وبين مضاف وأرساغ مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، والشاهد في قوله: (مرسعةٌ) فإنها نكرة وقعت مبتدأ وقد سوَّغ الابتداء بها إبهامها.

أما المكوّدي فقد قال الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وهو المشار إليه بقوله: (كعند زيدٍ نمرهٌ).

الثاني: أن تتقدم عليها أداة استفهام وهو المشار إليه بقوله: (وهل فتى فيكم؟).

الثالث: أن تتقدم عليها أداة نفي وهو المشار إليه بقوله: (رجلٌ من الكرام عندنا).

الرابع: أن تكون عاملة فيما بعدها وهو المشار إليه بقوله: (ورغبةٌ في الخير خير).

السادس: أن تكون مضافة إلى نكرة وهو المشار إليه بقوله: (وعمل برّ يزين) ثم قال وليقس ما لم يقل ففهم منه أنه لم يستوف المسوغات . ولم يشترط (سيويه) في الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة وحكى من كلام العرب: (أمتٌ في حجرٍ لا فيك) وليس فيه شيء من المسوغات التي ذكرها النحويون ⁽³⁾.

ومن المحدثين الذي تناولوا هذه الحثية مصطفى الغلايني إذ قال ويجب كون المبتدأ معرفة نحو: (محمدٌ رسول الله)، أو نكرة مفيدة، نحو (مجلسٌ علمٌ يُنتفع به خيرٌ من عبادة سبعين سنة). وتكون النكرة مفيدة بأحد أربعة عشر شرطاً:

1الميداني : مجمع الأمثال: ، ج 2، ص 314.

2ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، برواية أبي عبيدة والأصمعي، ص 73.

3انظر شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك، ج 1، ص 180-181.

- 1- بالإضافة لفظاً نحو: خمسُ صلوات كتبهن الله، أو معنى نحو (كلُّ يموت) أي كل أحد.
- 2- بالوصف لفظاً، نحو (لعبدُ مؤمنٌ خيرٌ من مشرك)، أو تقديرًا نحو (شُرُّ أهرَّ ذا ناب) ونحو (أمرٌ أتى بك)، أي: شرُّ عظيم وأمرٌ عظيم؛ أو معنى: بأن تكون مصغرة، نحو: رُجيل (عندنا) أي: رجل حقير؛ لأن التصغير فيه معنى الوصف.
- 3- بأن يكون خبرها ظرفاً أو جاراً ومجروراً مقدماً عليها نحو: (وفوق كل ذي علم عليم) (ولكل أجل كتاب).
- 4- بأن تقع بعد نفي أو استفهام أو (لولا) أو إذا الفجائية فالنفي نحو (ما أحدٌ في الدار) والاستفهام نحو (إلهٌ مع الله؟) ولولا نحو: ولولا أصطبارٌ لأودى كلُّ ذي مِقةٍ *** لَمَّا استقلَّت مطاياهُنَّ للظعن وبعد إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا أسدٌ رابض).
- 5- بأن تكون عاملة نحو (إعطاءٌ قرشاً في سبيل العلم ينهض بالأمة) ونحو (أمرٌ بمعروف صدقةٌ، ونهي عن منكر صدقة).
فإعطاء عمل النصب في (قرشاً) على أنه مفعول به، وأمر ونهي يتعلق بهما حرف الجر والمجرور مفعول لها غير صريح.
- 6- بأن تكون مبهمة كأسماء الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية فالأول نحو: (من يجتهد ينجح)، والثاني نحو (من مجتهد؟) و(كم علماً في صدرك)، والثالث نحو: (ما أحسن العلم!) والرابع نحو (كم مأثرة لك!).
- 7- أن تكون مفيدة الدعاء بخير أو شر فالأول نحو (سلام عليك) والثاني نحو (ويلٌ للمطففين).
- 8- أن تكون خلفاً عن موصوف نحو (عالمٌ خيرٌ من جاهل) أي رجل عالم.
- 9- أن تقع صدر جملة حالية مرتبطة بالواو أو بدونها فالأول نحو: سرينا ونجم قد أضاء، فمذ بدا *** محيّاك أخفى ضوءه كل شارق والثاني نحو:
- 10- الذئب يطرقها في الدهر واحدة *** وكل يوم تراني مُديّة بيدي بأن يراد بها التنوع أي التفصيل والتقسيم نحو: فأقبلت زحفاً على الركبتين *** فثوبٌ لبست وثوبٌ أجرُّ وقول الآخر:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا *** ويومٌ نساءٌ ويومٌ نُسَرُّ

- 11- بأن تعطف على معرفة أو تعطف عليها معرفة فالأول نحو (خالدٌ ورجلٌ يتعلمان النحو) والثاني نحو (رجلٌ وخالدٌ يتعلمان البيان).
- 12- بأن تعطف على نكرة موصوفة أو يعطف عليها نكرة موصوفة فالأول نحو (قولٌ معروفٌ ومغفرةٌ خيرٌ من صدقة يتبعها أذى)، والثاني نحو: (طاعةٌ وقولٌ معروف).
- 13- بأن يراد بها حقيقة الجنس لا فردٌ واحد منه نحو (ثمرَةٌ خيرٌ من جرادة) و(رجلٌ أقوى من امرأة).
- 14- بأن تقع جواباً، نحو: (رجلٌ) في جواب من قال: (من عندك؟)⁽¹⁾.

1 انظر مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، ج 2، ص 254-257.

المبحث الثالث

مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم

أمّا في القرآن الكريم فقد جاء المبتدأ نكرة في مواضع عديدة بمسوغات مختلفة من هذه المسوغات ما يلي:

1/ كونها موصوفة:

ومن ذلك:

أ) قوله تعالى: **جُؤِجُ التوبة: ٧٢**. (رضوان): مبتدأ ساغ الابتداء به؛ لأنه وصف بقوله (من الله)، (أكبر) خبره⁽¹⁾.

ب) قال تعالى: **جُفُفُجُ الأنعام: ٢**. (أجلُّ) مبتدأ، ساغ الابتداء به مع أنه نكرة مجيئه وصف بقوله: (مسمى)، و(عنده) ظرف متعلق بمحذوف خبره.

ج) ومثل ذلك قوله تعالى: **جُيُيُيُيُ الفتح: ٢١**. (وأخرى) مبتدأ، وجملة لم يقدرها عليها صفة لها ولهذا ساغ الابتداء بها وجملة (قد أحاط الله بها) خبر.

د) ومثله قوله تعالى:

جُكُكُكُكُكُكُكُ النساء: ٧٧. في خبر المبتدأ (فريق) قولان: الأول: (فريق) مبتدأ ساغ الابتداء به مع كونه نكرة؛ لأنه وصف بقوله: (منهم) وجملة (يخشون الناس) خبر فريق. الثاني: (إذا) ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، (فريق) مبتدأ مؤخر.

هـ) **جُپُپُپُپُ البقرة: ٢٢٠**. (إصلاح): مبتدأ موصوف بشبه الجملة (لهم): وقد سوغ ذلك الابتداء به، و(خير) خبره: ويجوز أن يكون (لهم) في موضع الحال من (خير) لأنها قدمت على صاحبها النكرة، ويجوز أن يكون (لهم) في موضع نصب على أنه متعلق بالمبتدأ (إصلاح) والخبر (خير) وصح الابتداء بالنكرة لأنها عاملة⁽²⁾.

1 محي الدين الدرويش : إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشؤون الجامعية، حمص، سوريا، ط 4، 1415هـ، ج 2، ص 221.

2 أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري : التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد الجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج 1، ص 177.

(ب) وقوله تعالى: **جِدَّتْ بِجَبْرِ** البقرة: ١٠. (في قلوبهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (مرضٌ) مبتدأ مؤخر، ساغ الابتداء به - مع أنه نكرة - الإخبار عنه بشبه جملة واجب التقديم،
 (ج) ومثل ذلك قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِغُفْلٍ كَثِيرٍ** النساء: ١٢

12/ كونها بعد لولا:

ذكر النحاة⁽¹⁾ أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إذا وقعت بعد لولا، إلا أنه لم يرد في القرآن الكريم من النكرة بعد لولا إلا المخصصة بالوصف ومن ذلك:
 (أ) قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِغُفْلٍ كَثِيرٍ** الأنفال: ٦٨. (لولا) حرف امتناع لوجود، (كتابٌ) مبتدأ خبره محذوف تقديره: لولا كتاب من الله موجود، (من الله) نعت لكتاب ساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بالوصف أو لوقوعها بعد لولا.
 (ب) وقوله تعالى:

جِئْتُمْ بِغُفْلٍ كَثِيرٍ أيونس: ١٩. (كلمة) مبتدأ محذوف الخبر، وجملة (سبقت) صفة لكلمة، وساغ الابتداء بالنكرة لتخصيصها بالوصف أو لوقوعها بعد لولا، ويمكننا في غير القرآن أن نستغني عن وصف النكرة ويبقى سبقها بلولا مسوغاً للابتداء بها، ومن شواهد ذلك في الشعر:
 لولا اصطباؤ لأودي كل ذي مقة *** لما استقلت مطاياهن للظعن⁽²⁾
 الشاهد فيه: قوله (اصطباؤ) فإنه مبتدأ - مع كونه نكرة - والمسوغ للابتداء بالنكرة وقوعها بعد لولا.

13/ كونها بعد فاء الجزاء:

يسوغ الابتداء بالنكرة إذا وقعت بعد فاء الجزاء، جاء في (همع الهوامع) أنه يجوز الابتداء بالنكرة بعد فاء الجزاء⁽³⁾. ومما جاء في القرآن الكريم وفق ذلك:
 (أ) قوله تعالى: **جِئْتُمْ بِغُفْلٍ كَثِيرٍ** المائدة: ٩٥. (فجزاء) الفاء رابطة لجواب الشرط، وجزاءً مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير (فعليه جزاءً) وساغ الابتداء بالنكرة هنا وقوعها بعد فاء الجزاء⁽⁴⁾.

1 انظر السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 32.

2 شرح ابن عقيل: ج 1، ص 224 ولم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

3 السيوطي: همع الهوامع، ج 2، ص 31.

4 محي الدين الدرويش: إعراب القرآن وبيانه: ج 2، ص 424.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنّ محمداً عبد الله ورسوله أرسله الله رحمة للعالمين فشرح به الصدور وأنار به العقول وفتح به آذاننا صما وأعيناً عمياً وقلوباً غلفاً صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

أما بعد فقد حططت رحلي وارداً من حيث صدرت وقد أتيت بما ألزمت به نفسي من الكتابة حول (مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم دراسة وصفية تطبيقية).

وبعد أن قطعت هذا البحر الزاخر أثمرت دراستي عن النتائج التالية:

- إنّ من المتقدمين من يرى أنّ النكرة إذا توافرت فيها الفائدة صحّ الابتداء بها، وأمّا المتأخرون فقد وضعوا لها مسوغات غير الفائدة حتى يُبدأ بها.
- النكرة الموصوفة أكثر وروداً في القرآن الكريم ومثلها التي أُخبر عنها بشبه جملة واجب التقديم.
- لم ترد النكرة بعد لولا في القرآن الكريم إلاّ مخصصة بالوصف، وقد وردت في غيره دون تخصيصٍ بالوصف.

التوصيات:

هذا سهم أرمي به إلى من يطلّع على هذا البحث عله يسدّ خللاً أو يعذر في زللٍ أو يدعو لي في ظهر الغيب فإنّ أصبت فمن الله جلّ جلاله وإنّ أخطأت فمني ومن الشيطان فأسال الله المغفرة حيث إنّ خير الخطائين التوابون.

أولاً: توجيه الجهود الكبيرة للدراسات التي ميدانها التطبيقي القرآن الكريم خدمة للغة العربية التي هي لغة القرآن الكريم.

ثانياً: الإشارة إلى ما قدمه علماؤنا من شرح وتفصيل لتقريب الفهم للدارسين لكتاب الله جلّ جلاله.

ثالثاً: تدريس المسائل النحوية المختلفة وربطها بالقرآن الكريم وذلك لبلاغته وإعجازه وجودة معانيه.

رابعاً: إجراء دراسات تطبيقية في مباحث المبتدأ المختلفة

وختاماً لا أقول قد أوفيت المسألة حقها كاملاً وإنما هو تمهيد
للباحثين بعدي. أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم إنه
وليّ ذلك والقادر عليه. چچیدتدژ یونس: ۱۰.

37,42	77	النساء	چگگگگگگگگ گگسٹٹٹٹ
48	90	//	چسٹٹٹٹٹٹہ
49	12	//	چگگگگگگگ
51	3	//	چتتتتتتت تتتتتتت
50	95	المائدة	چوؤؤؤؤؤؤ چ
42,33	2	الأنعام	چتتتتتتت تتتتتتت
44,49	46	الأعراف	چچچچچچچ چچچچچچچ
49	68	الأنفال	چ تتتتتتت چ
42	72	التوبة	چھ تتتتتتت
53	61	//	چوؤؤؤؤؤؤ
53	10	يونس	چچچچچچچ چ
50	19	//	چوئ تتتتتتت
27	70	هود	چتتتتتتت
49	76	يوسف	چگگگگگگ تتتتتتت چ
24	85	//	چ تتتتتتت تتتتتتت

45	29	الرعد	چ چأ ب ب ب ب ب ب پ چ
34	38	//	چ گ گ گ س س ٹ ٹ ر ط ه چ
44	24	//	چ ب ب ب پ چ
37	54	النحل	چ □ □ □ □ □ □ □ □ □ □
25	31	مریم	چ چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ
2,11	46	//	چ ہ ہ ہ چ
46	18	الحج	چ چ چ چ ج ج ج چ ج ج چ ج چ ج
20,45	1	النور	چأ ب ب ب ب ب ب ب پ پ چ
2	32	//	چأ ب ب ب ب ب ب چ
44	53	//	چ □ □ □ □ □ □ □ چ □
35	20	الفرقان	چؤ و ی ی ب ب ب ر چ □ □ □ □
34	60	النمل	چ چ ر ی د ت ت ت ت ر ط ڈ چ
49	27	لقمان	چ □ □ □ □ □ □ ی ی ی □ □ □ □ ی چ
43	15	سبأ	چأ ب ب ب ب ب

37	3	فاطر	پ پ پ پ پ پ چ چ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ چ ۰
44	79	الصفات	چ پ پ پ ن ن ن چ
44	113	الصفات	چ د د د د ڈ ڈ چ
44	48	ص	چ د ت د ت د ڈ ڈ ژ ژ چ
20,18,17	46	فصلت	چ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ چ ۰ ۰
45	7	الشوری	چ ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ چ
46	20	محمد	چ ا ب ب پ پ پ چ
33	21	//	چ ق ق ج ج چ ج ج ج ج ج چ چ چ
42	21	الفتح	چ و و و ی ی پ پ چ
34,49	35	ق	چ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ ۰ چ
46	60	الرحمن	چ و چ
45	10-15	الواقعة	چ ک و و و و و و و و و و و و چ
45	36-40	//	چ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ک ک ک ک ک چ
19	4	الطلاق	چ و و و و و و و ی ی ی ی ی ی چ

فهرس الأحادس

م	الحدس	الكتاب	الصفحة
1-	(لا يشكر الله من لا يشكر الناس)	سند أبى داود	ج
2-	(وأمر بمعروف صدقة)	صحس مسلم	32
3-	إن الله وملائكته وأهل السماء والأرض حتى النمل فى جحرها والحوث فى البحر لىصلون على معلم الناس الخس)	سنن الترمذى	ج

فهرس الأشعار

م	البيت	القائل	الصفحة
-1	مرسعةً بين أرساغه به عسّم يتغى أرنبا	امرئ القيس	38
-2	لا تتركني فيهم سطييراً إني إذنُ أهلك أو أطيرا	لم ينسبه ابن الأنباري لقائل	22
-3	وأنكرتني وما كان الذي نكرت من الحوادثِ إلا الشيب والصلعا	الأعشى	27
-4	خالي لأنت ومن جريزُ خاله يتل العلاء ويكُرم الأخوالاً	لم ينسبه ابن عقيل لقائل	14
-5	فخيرُ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوبُ قال: يا لَا	زهير بن مسعود الضبي	11
-6	تساور سواراً إلى المجد والعلا وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا	ليلى الأخيلية	18
-7	أهَابَكَ إِجْلَالاً وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنَّ مَلءَ عَيْنِ حَبِيبِهَا	قيس بن الملوح مجنون ليلى	16
-8	أقطن قوم سلمى أم نوو ظعنأ إن يطعنوا فعجيبُ عيشُ من قطنا	لم ينسبه ابن هشام لقائل	8
-9	فياليب الشباب يعود يوماً فأخبره بما فعل المشبيب	أبو العتاهية	25
-10	أمنجزُ أتم وعداً وثقتُ به أم اقتفيتم جميعاً نهج عُرُقوبِ	لم ينسبه السيوطي لقائل	2

9,11	ينسب لرجل طائي	خبيرُ بنو لهبٍ فلا تلك ملغيا مقالة لهبٍ إذا الطيرُ مرتِ	-11
37,4 0	امرئ القيس	فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبثتُ وثوبٌ أجرُ	-12
39	لم ينسبه ابن عقيل لقائل	فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نساءٌ ويومٌ نُسْرُ	-13
25	ذي الرمة	ألا يا اسلمى دار ميِّ على البلى ولا زال منهلاً بجرعائك القطرُ	-14
9	لم ينسبه السيوطي لقائل	خليبي ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ	-15
18	المنذر بن دراهم الكلبي	فقالت حنانُ ما أتى بك ههنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ	-16
28	أبو محجن الثقفي	يا ربَّ غيرك في النساء عزيزة بيضاء قد متعتها بطلاق	-17
34,4 0	لم ينسبه الاشموني لقائل	سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدأ محيك أخفى ضوءه كلَّ شارقٍ	-18
28	امرئ القيس	فمثلكِ حبلَى قد طرقت ومرضعٍ فألهيته عن ذي تائم مُحولٍ	-19
14	الكميت بن زيد الأسدي	فيا ربِّ إلا بك النصرُ يرتجى عليهم؟ وهل إلا عليك المعولُ؟	-20
10	لم ينسبه ابن عقيل لقائل	غير لاهٍ عدا فأطرح الـ لهو ولا تفترر بعارض سلم	-21
31	لم ينسبها صاحب		-22

	الكواكب الدرية لقائل	ما للشموس تغلها الأغصان	
11	أبو نواس	غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحزنِ	-23
50	لم ينسبه ابن عقيل لقائل	لولا اصطبارٌ لأودِي كل ذي مقَةٍ لما استقلت مطاياهُنَّ للظعنِ	-24
24	لم ينسبه ابن عقيل لقائل	يا صاح شمَّرْ ولا تذُلْ ذاكر الموتِ فنسيائُهُ ضلالٌ مبينٌ	-25
34,4 0	لم ينسب لقائل كما ورد في ديوان الحماسة	الذئبُ يطرُقُها في الليل واحدةً وكل يومٍ تراني مديئةً بيدي	-26
39	الفرزدق	كم عمَةٌ لك يا جرير وخالهُ فدعاءً قد حلبتُ عليَّ عشاري	-27

فهرس الأرجاز

رقم الصفحة	القائل	الرجر
18	ولم ينسبه ابن مالك لقائل	شكا إلى جملي طول السرى صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى

المصادر والمراجع

• القرآن الكريم

- 1 أبو البقاء عبيد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري : التبيان في إعراب القرآن: تحقيق علي محمد البجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- 2 أبو الحسن بن الحسين الباقولي : شرح اللمع للأصفهاني: تحقيق ودراسة د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، دار الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- 3 أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريّا : المقاييس في اللغة : تحقيق :شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر ، بيروت ، لبنان.
- 4 أبو العباس محمد يزيد المبرد : المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة الأستاذ بجامعة الأزهر. القاهرة، 1415هـ، 1994م.
- 5 أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي المتوفي سنة (392هـ) : الخصائص: الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة.
- 6 أبو القاسم محمود بن عمرو بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله : الكشاف، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1407هـ.
- 7 أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر (سيبويه) : الكتاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1988.
- 8 أبو حيان محمد يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي: البحر المحيط: تحقيق: صديق محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.
- 9 أبو زكريا الفراء : معاني القرآن الكريم: ، عالم الكتب الطبعة الثانية.

- 10- أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي : شرح المكودي على ألفية ابن مالك، تحقيق وتعليق: د. فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت، 1993م.
- 11- أبو سليمان بن داؤود بن الجارود الطيالسي البصري : مسند أبي داؤود: تحقيق د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة الأولى، 1419هـ-1999م.
- 12- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي، المتوفي سنة 749هـ : توضيح المقاصد والمسالك، بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق وشرح عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي الطبعة الأولى، 1428-2008م.
- 13- أبو محمد مكي أبو طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي، المالكي : مشكل إعراب القرآن: تحقيق د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الثانية، 1405هـ.
- 14- ابن حجة الحمودي، تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحمودي الأزراي : خزانة الأدب: تحقيق عصام شقيو، دار مكتبة هلال، بيروت الطبعة الرابعة، 2004م.
- 15- ابن مالك : شرح الكافية الشافية، دار المأمون للتراث.
- 16- أحمد بن محمد النسابوري : مجمع الأمثال ، تحقيق محمد محي الدين، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
- 17- الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري : شرح ملحة الإعراب، دار الأمل للنشر والتوزيع.
- 18- الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : أسرار العربية ، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق.
- 19- الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع:، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان.
- 20- الدكتور عبد الفتاح الحموز : المبتدأ والخبر، دار المعارف الطبعة الأولى، 1986م.
- 21- الدكتور نادية رمضان محمد النجار : الواضح في النحو وتطبيقاته ، جامعة حلوان، الطبعة الأولى، 2000م.

- 22- ديوان أبي العتاهية: إسماعيل بن القاسم بن سويد بن كيسان، دار بيروت للطباعة والنشر، 1406هـ-1986م.
- 23- ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق وشرح د. محمد نبيل طريق، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى، 2000م.
- 24- ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي، برواية أبي عبيدة والأصمعي.
- 25- ديوان امرئ القيس بن حجر، ضبط وتصحيح الأستاذ مصطفى عبد الشافي، تحقيق حسن السندوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الخامسة، 2004م-1425هـ.
- 26- ديوان ذي الرمة، قيس بن مسعود العدوي (أبو الحارث) شرح: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، 1427هـ، 2006م.
- 27- ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلي) برواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، منشورات محمد علي ببيزون، دار الكتب العالمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1999م-1420هـ.
- 28- شرح التسهيل لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الحياتي الأندلسي، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر.
- 29- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب: دراسة وتحقيق د. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة نشر الرسائل الجامعية.
- 30- شرح ديوان الفرزدق: إيليا الحاوي، الدار العالمية للكتاب الطبعة الثانية، 1995م.
- 31- شمس الدين أبو عبد الله الذهبي : معرفة القراء ، تحقيق : محمد سيد حاد الحق، دار التأليف ، مصر ، ط 1، 1967م.
- 32- شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحمودي : معجم البلدان ، دار صادر بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.
- 33- الشيخ الإمام كمال الدين ابن البركات عبد الرحمن بن حمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي : الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين

- 34- الشيخ بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د. محمد بن عبد الرحمن بن محمد المغربي، الطبعة الثانية، 1425هـ - 2004م.
- 35- الشيخ خليل الملا حسين الأسعردى العمري الكردي الشافعي المعروف بالأسعردى : الكافية الكبرى (في علم النحو)، تحقيق إلياس قيلان التركي، دار صادر بيروت، مكتبة الإرشاد. استانبول.
- 36- الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الهادي : الكواكب الدرية ، مؤسسة الكتب الثقافية.
- 37- الشيخ مصطفى الغلاييني : جامع الدروس العربية ، منشورات المكتبة العصرية صيدا.
- 38- عباس حسن : النحو الوافي: دار المعارف بمصر.
- 39- عبد الله بن صالح الفوزان : دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار مسلم، للنشر والتوزيع.
- 40- عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة.
- 41- قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عقيل القرشي، الهاشمي، العقيلي، الهمداني المعمرى : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، مكتبة دار التراث، القاهرة.
- 42- مجمع اللغة العربية : المعجم الوجيز ، القاهرة ، 1427هـ - 2006م.
- 43- محمد بن سلام الجمحي : طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود حمد شاكر، دار المدني، جدة.
- 44- محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي (أبو عيسى): الجامع الكبير: سنن الترمذي: تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.
- 45- محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الأفريقي : لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ.
- 46- محمد عيد : النحو المصفى ، مكتبة الباب.
- 47- محي الدين الدرويش : إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص سورية، الطبعة الرابعة، 1415هـ.

48- مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري: صحيح
مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي،
بيروت.

الصفحة	الموضوع	م
أ	الاستهلال	-1
ب	الإهداء	-2
ج - د	الشكر والعرفان	-3
هـ	مستخلص البحث	-4
و	Abstract	-5
ز - ط	المقدمة	-6
	الفصل الأول: حقيقة	

المبتدأ

- 2 - 1 تعريف المبتدأ
3 سبب تسميته
7 - 4 رافع المبتدأ
12 - 8 نوعا المبتدأ

الفصل الثاني: أحكام المبتدأ

- 16 - 13 تقديم المبتدأ وتأخيرهُ
21 - 17 حذف المبتدأ وجوباً وجوازاً
26 - 22 تحويل المبتدأ اسماً لكان
واسماً لإنّ

الفصل الثالث: مسوغات الابتداء بالنكرة بين مواضع النحويين ومواطن القرآن الكريم.

- 31 - 27 تعريف النكرة
39 - 32 مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحويين
49- 40 مسوغات الابتداء بالنكرة في القرآن الكريم
51 - 50 الخاتمة : وتضم النتائج والتوصيات
60 - 52 الفهارس
65 - 61 المصادر والمراجع
67- 66 فهرس الموضوعات